جامعة تكريت

كلية التربية للبنات

قسم التاريخ

المرحلة: الثالثة

المادة : تاريخ العراق الحديث ١٩١٨/١٢٥٨

عنوان المحاضرة: الولايات العراقية في العهد العثماني .

أسم التدريسي : أ.م.د. عبدالرزاق خليفة رمضان
الإيميل الجامعي للتدريسي : abdulrazaq.ramadhan@tu.edu.iq

الولايات العراقية في العهد العثماني :

بغداد :

هي اهم ولايات العراق بغداد ، كانت قاعدة مهمة للعلميات العسكرية ضد أيران ، وباشا بغداد أعلى الباشوات رتبة في العراق فيها ثمانية عشرا سنجق (لواء)، وولاية بغداد يطلق عليها (ساليانة) اذا كانت واردتها ترسل الى خزينة الدولة بعد أستقطاع مصاريف الولاة والسنجق وبقية الموظفين تحت أسم (مال ارسالية)، وتعهد الدولة الى شخص متنفذ اوتري بجباية الضرائب وفق مدة زمنية ويسمى الملتزم وكان عليه يدفع مبلغا من المال يعادل ضريبة سنة على المنطقة المقررة عليها الضرائب التي تسمى (دائرة الالتزام) ويسدده الى دائرة تسمى ديوان الروزنامة المسؤول عن حسابات الدفاتر الرسمية يحمل لقب ملتزم ، ويصدر ديوان الروزنامة (تذاكر ديوانية) تحمل أسم الملتزم ومقدار المال الواجب دفعه ، ألا ان الملتزم كان يحصل على أكثر من المقرر ويحصل على الفائض اي الفرق بين ما يدفعه وما يجبيه فعلا من السكان وشجعهم على ذلك تدهور مؤسسات الدولة فأستغلوا مناصبهم وجمعوا ما يزيد على المبالغ القانونية فأساءوا الى الفلاح ونظام اقتصاد الريف كثيرا حتى الغي بموجب نظام مرسوم الاصلاح (خطي كولخانة) في ٣ تشرين الثاني عام ١٨٣٩م وصدر قانون تقرر فيه انه على جميع حكام الولايات ابتداء من أول أذار عام ١٨٤٠م تطبيق الضرائب القانونية ، ألا ان كل ذلك لم يطبق على رغم من صدور مرسوم سلطان اصلاحي أخر في ١٨ شباط ١٨٥٦م عرف (بخط همايون) الذي منع الموظفين وأعضاء المجالس المحلية من ممارسة اي التزام ، ألا أن نظام الألتزام ظل مطبقا على أراضي العراق العشائرية والأميرية حتى توقف في أواخر القرن التاسع عشر.

الموصل :

هي أول مناطق العراق التي دخلت في حوزة الحكم العثماني منذ عام ١٥١٦م، قسمت الى مناطق في عهد السلطان سليمان القانوني دخلت في القرن ال١٦ ضمن نظام الأقطاع الحربي العثماني يشرف عليها فرد من سلاح الخيالة يزرعها بمساندة الفلاحين المستاجرين وتسمى أقطاعيات ومن يسيطر عليها اسم (السباهية ، الخيالة) ويعتمدون على واردتها التي تسمى (مال مقاتلة) على أن يشاركون في الحرب وتجهيز أتباعهم بالخيول والاسلحة وعددهم يتناسب مع مساحة الارض ومع الايراد الذي تغله هذه الارض الاقطاعية التي كانت على ثلاثة انواع رئيسية هي :-

١--أقطاع مساحة صغيرة تسمى (تيمار) يدر على صاحبه ايرادات تبلغ من ثلاثة الاف أقجة وعدد الفرسان الذين يجهزهم مابين اثنين الى أربعة بخيولهم واسلحتهم .

٢-أقطاع اكبر مساحة يسمى زعامت يعطي الى الفارس الذي أظهر كفاءة قتالية ويدر على صاحبه دخلا يصل الى مئة الف أقجة ويقدم فارس من كل خمسة الاف أقجة ويخضع التيمار والزعامت لتفتيش الدفتر دار .

٣-أقطاع أكبر مساحة من النوعين الاولين أسمه (خاص) لا يخضع للتفتيش ويمنح للولاة الذين يكونون في خدمة الحكومة ويتجاوز ايراده مئه الفا أقجة ، وهناك أقطاعات ملك للسلطان (خواص همايون لكل واحدة من هذه الاقطاعيات يطلق عليها سنجق (لواء) يرأسها (سنجق بك) ويدير شؤونها المدنية والعسكرية ،اذ كانت حدود الموصل تتوغل في كردستان شرقا وتكريت جنوبا وعدد سناجقها ستة سناجق .

البصرة :

كان لموقع البصرة خصوصية واهمية بالنسبة للدولة العثمانية دفاعية نيابة عن الدولة العثمانية على رأس الخليج العربي مع ايران من الشرق والقبائل في الصحراء من الغرب (المنتفك).

صنفت من ولايات السالیانة وقسمت إداريا الى (٨) سناجق وترابط فيها حامية لمواجهة خطر ايران والقبائل معاً، إذ ارتفع عدد سناجقها إلى (٢٧) سنجقا في الربع الأخير من القرن السادس عشر وبقت مستقلة حتى الحقت بولاية بغداد عام ١٧٣٣ ويديرها والي بغداد حتى منتصف القرن التاسع عشر بعد أن أصبحت ولاية يديرها والي (باشا) ومنح صلاحيات الاتصال المباشر مع الباب العالي وعسكريا وماليا يتبع والي بغداد، ولم تستقر إدارياً فأحياناً تنفصل عن ولاية بغداد وتنزل الى درجة لواء (متصرفية) عام ١٨٨٤ و استمرت حتى الاحتلال البريطاني عام ١٩١٤.

<u>شهر زور كركوك</u>

دخلت ضمن الاقطاع الحربي وقسمت الى (٢٥) سنجقاً ثم (٣٢) خلال القرن ١٦ ومنتصف القرن الـ ١٧ على شكل قلاع تتحكم بالمرات المهمة بسبب الطبيعة العشائرية والتهديد الإيراني.

<u>الاحساء</u>

سيطر عليها العثمانيين عام ١٥٥٠ ولم تقسم إلى سناجق بل بقت وحدة إدارية واعتبرت من الايالات العراقية في عهد السلطان مراد الرابع (١٦٢٢ – ١٦٤٠).

<u>الجهاز الاداري</u>

استهدف العثمانيون من وراء تركيز السلطات بيد مسؤول واحد تلافياً للنزعات الانفصالية إذا تألفت الهيئة الادارية من الوالي وموظفيه الكتخدا المتسلم – رئيس الكتاب – الخزنة دار –

والدفتر دار والمسؤول المالي وأغا الانكشارية الذي يترأس قوات الدولة النظامية – والقاضي – فضلا عن الديوان الاستشاري الذي يضم موظفي الولاية ووجوهها من السكان والمفتي ونقيب الاشراف. **الوالي:**– وهو رأس الجهاز الاداري للولاية وارفع منصب واهمه فهو ممثل السلطان وسلطاته غير محدودة، يتم تعيينه او تجديد ولايته سنويا بفرمان (مرسوم) سلطاني ويطلق عليه وزير او باشا.

الكتخدا او الكهية

هو مساعد الوالي ومعاونه في الشؤون الإدارية والاقتصادية والمالية والعسكرية وهو في السلم الأخير للوصول الى مرتبة الوالي إذ الغي عام ١٨٧٢ واعيد ١٨٨٠ ثم الغي بعد سنة حتى عام ١٩٠٧ بأمر سلطاني وحددت واجباته بعمل المراسلات التي ترد الى الوالي من دوائر الولاية وغيرها ويقدم خلاصة فيها.

المتسلم

نائب الوالي وشبه والي مؤقت يتسلم إدارة الولاية عند غياب الوالي لأي سبب كان ويتم اختياره من قبل الوالي ويتم تسلمه للأمور عادة بين عزل الوالي ووصول الوالي الجديد .

رئيس الكتاب (ديوان افنديسي) .

يراس ديوان الإنشاء وأمين سر الوالي للشؤون الكتابية وجهاز الإنشاء يتبع للوالي مباشرة ويضم الكتاب والمترجمين، إذ يقوم بتحرير كتب الوالي ورسائله باللغات المتداولة وتسجيل أوامر الحكومة ومراسلات الولاية واعداد السالنامات. . ويطلق عليه المكتوبجي او مدير مراسلات الولاية.

الخزنة دار

وهو الموكل بخزانة الوالي وضبطها إداريا وضبط مصروفاتها كما يسجل الفرمانات الواردة للولاية ومقدار الضرائب الواردة والمفروضة على القرى.

الدفتر دار

وهو المسؤول عند إدارة المالية في الولاية ، ووظيفته منفصلة عن الوالي ويعين بفرمان سلطاني ومكانه في دائرة خاصه تعرف به الدفتر خانة مستقلة عن سراي الوالي، واجبه ضبط الحسابات في الولاية وهو على ثلاثة انواع في إيالة بغداد (دفتر دار خزينة – دفتر دار ثمار – دفتر دار – كتخدا دفتر دار)٠

مجالس الإدارة

تشكل في أواخر القرن التاسع عشر مجلس إدارة في الولاية او اللواء من اعضاء طبيعيين واعضاء منتخبين الاعضاء الطبيعيين (القاضي مدير المالية – مدير مراسلات الولاية – المفتي

ونقيب الإشراف واحيانا معاون الوالي) والمنتخبين عددهم ٤-٦ من اعضاء مجلس الإدارة ، على أن لا يكونوا اقارب الاعضاء الطبيعيين ويجتمع المجلس اربع مرات سنوياً برئاسة رئيس الوحدة الادارية وعملها اجراء المبيعات و المقاولات الحكومية وتدقيق الوردات والمصروفات والنظر في الضرائب ومتابعة لخدمات العامة ، والنظر في الشكاوي التي يقدمها المواطنين ضد الموظفين.

السلطات القضائية .

اهتمت الدولة العثمانية بالقضاء إذ وضعت نظاماً دقيقاً لتعيين القضاة وترفيعاتهم وتنقلاتهم ومتابعة أعمالهم إذ كان القضاء اكثر نفاذاً وبقاء في الولايات من النفوذ السياسي أو العسكري للدولة في تلك الاقاليم والنظر في مختلف الدعاوي سواء مدينة أو جنائية والفصل في القضايا في ضوء ثلاثة مبادئ أساسية هي :-

أ- **الشريعة الإسلامية .**

ب- القانون نامة (ملخصات الفرامين واوامر السلاطين التي تتعلق كل منها بحادثة أو قضية معينة) وهي مجرد تذييل للشريعة وليست بديلا عنها .

ج- **العرف.**

اما دخل القضاة من مصدرين الاجور اليومية التي تمنحها الدولة لهم اثناء خدمتهم الفعلية، والرسوم القضائية على مختلف القضايا التي تعرض عليم وتعرف باسم أجرة الصكوك والغرامات التي يحكمون بها.

المفتي شكل منصب المفتي اهمية في الهيئة التشريعية الإسلامية الى جانب القضاة بدرجة أقل ويبقى في منصبه مدى الحياة ومهمته اصدار رأي قانوني في المسائل التي يطلبها منه البحث فيها إذ يسجلها على ورقة مختومة وتسمى فتوى . الصوباشي لقب حربي قديم وهو من اشهر الالقاب المستعملة في سلك الشرطة في الدولة العثمانية

اقتبس اللقب من السلاجقة وهو من كبار ضباط الشرطة ويعاون(الجاوش باشي) رئيس الشرطة في أعماله اليومية كما كان يراقب الاسواق و الاشراف على الابنية المعمارية ويتجول ليلا لضبط الامن في الولاية.